

بالأرقام.. الوضع الصحي ينهار

المستشفيات ومراكز المختبرات باتت مهددة بالإغلاق ■ ارتفع عدد المصابين بالفشل الكلوي من 460 شخصاً 2006 إلى أكثر من 5 آلاف عام 2016م

7 مراكز غسيل كلوي أغلقت والباقية مهددة بالتوقف ■ 8200 مريض بالسكر عام 2006م إلى 120 ألفاً عام 2016م ■ 25 ألف مريض بالفشل الكلوي والسكري مهددون بالموت ■ 412 منشأة ووحدة صحية استهدفتها العدوان بالقصف ■ 9 مليارات خسائر المنشآت الصحية ■ 85% من المختبرات توشك على الإغلاق جراء انعدام المحاليل

كل هذه التحديات تجعل القطاع الصحي اليوم مهددًا بكارثة إنسانية محققة، ما يتطلب تدخلاً سريعاً وعاجلاً من قبل المنظمات الدولية، خصوصاً وأن الدولة في ظل هذه الظروف الصحية لا تستطيع تلبية احتياجات القطاع الصحي، وبالتالي فإن وزارة الصحة تعلق آمالها الكبيرة على المنظمات الدولية للقيام بدورها في إنقاذ مئات الآلاف من المرضى اليمنيين.

قطاع الطب العلاجي والمجلس الأعلى لمنظمات المجتمع المدني بوزارة الصحة أصدروا بياناً أكدوا فيه على استمرار في تقديم الخدمات الصحية والطبية للمواطنين وصمودنا كل حسب تخصصه ومجاله في وجه هذا الصلف المعادي، واطلقوا نداءً استغاثةً عاجلاً من تضرر قطاع الصحة في اليمن، وحاجته للدعم والمساعدة بعد أن وصل الأمر إلى إغلاق الكثير من المستشفيات والمرافق.

دانوا استمرار تحالف العدوان وأدواته في خروقاتهم وعرقلتهم لوصول المساعدات الإنسانية سواءً غذائية أو أدوية ومستلزمات طبية.

مستنكرين عدم السماح لآلاف المرضى بالسفر إلى الخارج للعلاج.. وناشدوا شعوب العالم والضمير الإنساني، الالتفات إلى معاناة الشعب اليمني وما يتعرض له من عدوان ظالم وغاشم وحاصر خانق.

كما طالبوا المنظمات الدولية التعامل بمصداقية والوقوف بجديّة إلى جانب الشعب اليمني والتدخل السريع والعاجل لمساعدة المستشفيات ومراكز المختبرات العامة والمرافق الصحية لضمان استمرارها في معالجة المرضى وتوسيع دائرة الدعم ليشمل كل ما يتعلق وما له صلة بالطب العلاجي.

وجددوا التأكيد أن وزارة الصحة العامة والسكان تتعامل بحيادية تامة مع مختلف فئات وشرائح أبناء الشعب اليمني دون تمييز انطلاقاً من مسؤوليتها الإنسانية في تقديم خدماتها.



نتيجة انعدام المحاليل الطبية والمستلزمات الأخرى.

الجدير بالذكر أن وزارة الصحة ممثلة بقطاع الطب العلاجي قامت بتوفير كوادر طبية كفؤة لمختلف المستشفيات العامة، خصوصاً بعد مغادرة نحو 3 آلاف من الكوادر الأجنبية في مختلف التخصصات النادرة نتيجة العدوان السعودي، الأمر الذي فرض تحدياً إضافياً أمام الوزارة لملء الفراغ الذي تركه الكادر الأجنبي.

استمرار العدوان السعودي والحصار الجائر المفروض على الشعب اليمني منذ قرابة عامين يحيل حياة 27 مليون يمني إلى جحيم، يتعدون في وسط هذا السعير الملتهب ليل نهار بالقصف المستمر وبالحصار الذي منع دخول الأدوية والأغذية والمستلزمات الطبية المهمة.. اليمن تحولت إلى معتقل لا تسمع داخله إلا أصوات استغاثة المعذبين المتألمين من الجروح الفائرة للصواريخ السعودية.. عشرات الآلاف من الأشخاص يبنون من آلام الأمراض المستعصية كالقلب والغسيل الكلوي وغيرها. الملايين يبحثون عن كسرة خبز ولقمة عيش لعائلاتهم وأسرتهم.. والملايين نازحون من ديارهم ومشردون يواجمون المجاعة والأمراض والقصف أيضاً.

وعدم قدرتها على تحمل النفقات التشغيلية. وبالآرقام نستطيع أن نقول إن عدد المرضى المصابين بالفشل الكلوي ارتفع خلال الفترة 2006-2016م من 460 شخصاً إلى أكثر من 5 آلاف شخص.. كما ارتفعت أعداد مرضى السكري من 8200 عام 2006م إلى 120 ألف شخص في 2016م، وكل هؤلاء المرضى مهددون حالياً بالموت نتيجة عدم توافر الأدوية الخاصة بهم، فضلاً عن مرضى زراعة الكلى والثلاسيميا والميموفيليا والصرع وتليف الكبد.

ونتيجة للظروف والأوضاع المادية والمعيشية لكثير من المرضى، يقوم قطاع الطب العلاجي بتوفير وتزويد المستشفيات بالأدوية اللازمة من مخازن الوزارة، كما يقدمها للمواطنين مجاناً.

حالي قطاع الصحة في اليمن يدمي القلب جراء الاستهداف المباشر للمنشآت والكوادر الصحية العاملة فيه من قبل طائرات العدوان، حيث بلغ إجمالي المنشآت الصحية المستهدفة والمتأثرة: 412 منشأة ووحدة صحية، منها 180 منشأة صحية، و232 وحدة صحية، و61 سيارة إسعاف، ومصنعان للأوكسجين.. فيما بلغت خسائر البناء للمنشآت الصحية 8 مليارات و342 مليوناً و424 ألف ريال.. وبلغت خسائر التجهيزات الطبية 90 مليوناً و865 ألف دولار.

أما بالنسبة للمختبرات المركزية العامة ومراكز نقل الدم، فهي ليست أحسن حالاً من غيرها من المرافق الصحية، إذ أصبحت اليوم مهددة بالإغلاق ونستطيع القول إن ما نسبته 85% أوشكت أن تغلق أبوابها أمام المرضى

وزارة الصحة اليمنية تناشد العالم والمنظمات الإنسانية لا أحد يكتفر بالشعب اليمني.. والمنظمات الإنسانية هي أيضاً تدلي بدلوهما وتتحدث عن الأوضاع الإنسانية الكارثية في اليمن بسبب استمرار العدوان والحصار على الشعب اليمني.. لكن لا حياة لمن تنادي.

مجدداً لم تياس وزارة الصحة وخرج الدكتور ناصر العرجلي - وكيل وزارة الصحة العامة لقطاع الطب العلاجي - ليطلع وسائل الإعلام على هول الوضع الصحي الكارثي الذي تعيشه اليمن والذي يعني أن ثمة خطراً كبيراً يهدد بموت الملايين إذا استمر العدوان بمنع دخول الأدوية والمستلزمات الطبية والأغذية إلى اليمن.. حيث قال مخاطباً ممثلي وسائل الإعلام: يواجه القطاع الصحي في اليمن كارثة حقيقية نتيجة العدوان والحصار المفروض على بلادنا برأ وبحراً وجواً على مدى أكثر من 600 يوم وقد انعكس ذلك على أوضاع المستشفيات والمرافق الصحية نتيجة تدهور ونقص في الاحتياجات والمتطلبات، ومتزامناً ذلك مع تصاعد أرقام وأعداد المرضى والجرحى خصوصاً جرحى غارات طيران العدوان، في مختلف مستشفيات محافظات الجمهورية.

معلومات وزارة الصحة أكدت أن كثيراً من المستشفيات الحكومية والمرافق الصحية ومراكز المختبرات العامة وغسيل الكلى ومرضى السكري باتت اليوم مهددة بالإغلاق ومنها ما أغلقت أبوابها، فيما البقية تحتضر وتعيش لحظاتها الأخيرة ما يتم تزويدها باحتياجاتها ومتطلباتها حيث أغلقت 7 مراكز غسيل كلوي أبوابها في عدد من المحافظات نتيجة انعدام مستلزماتها

اللجنة البرلمانية تكشف الحقائق حول مجزرة سجن الزيدية بالحديدة

لم تستطع اللجنة مقابلة مشرف الحديدة رغم طلبها المتكرر من قيادة السلطة المحلية ■ 126 شهيداً وجريحاً سقطوا داخل السجن

المختصون بالمديرية لم يحرزوا مسرح الجريمة ويصوروا جثث الضحايا

النيابة تصر على إعادة الجرحى للسجن رغم أنهم مائز اللون يتلقون العلاج وقضاياهم غير جسيمة



كشفت اللجنة البرلمانية التي كلفت من قبل مجلس محافظة الحديدة لتقصي الحقائق حول من استهدفهم الطيران السعودي في مذبحه سجن مديرية الزيدية، أن من تم استهدافهم سجناء، على ذمة قضايا مدنية وجنائية في مخالفة صريحة للقانون الدولي وقواعد الحرب مرتكباً جريمة حرب مكملة الأركان تصاف لسلسلة جرائم العدوان السعودي بحق الشعب اليمني..

قصف الطيران استهدف تهريب 22 سجيناً تابعين للعدوان أجهزة الشرطة والنيابة لا تلتزم بالفترة القانونية للحجز

جناينة ومدنية يعرض حياة الجميع للقصف والتصفية من طيران تحالف العدوان ومرئزقته.

ولفتت اللجنة إلى ضعف التنسيق والتعاون بين الأجهزة الأمنية والجانب الشعبية في مواجهة العدوان مما يخلق الكثير من الثغرات الأمنية التي يسعى العدوان من خلالها لتنفيذ أجندته المشبوهة بحق الشعب اليمني والوطن.

كما أنه لا توجد خطة طوارئ لدى أجهزة الدولة والنيابة والقضاء تتناسب مع حالة الحرب التي فرضت على بلادنا وتتكيف معها بما يساعد على تعزيز الصمود في وجه العدوان وتسجيل إجراءات التقاضي.

واستغربت اللجنة البرلمانية من إصرار النيابة العامة على إعادة الجرحى في مجزرة سجن الزيدية المتهمين بقضايا غير جسيمة والذين مازالوا يتلقون العلاج في المستشفيات إلى السجن دون مراعاة لما أصابهم وزملاءهم ودون مراعاة لمشاعر أطفالهم وأسرتهم المكومة، على الرغم من تعاون وتوجهيات رئيس الاستئناف في المحافظة، واستعداد ذوي الجرحى والسلطة المحلية بالمديرية بتقديم الضمانات الكافية للإفراج عنهم وإحضارهم أثناء جلسات المحاكمة.

وحثت اللجنة البرلمانية في توصياتها مجلس القضاء على القيام بواجبه الدستوري والقانوني من خلال: تفعيل دور التفتيش القضائي وتنفيذ الحركة القضائية لرؤساء المحاكم ورؤساء وكلاء النيابة، وتوجيه النيابة والمحاكم بسرعة البت في القضايا المنظورة أمامها وفقاً للقانون وعدم مراعاتها حرصاً على حياة المحبوسين على ذمتها.

وتوجيه نيابة مديرية الزيدية بتزجيل المتهمين على ذمة قضايا جنائية جسيمة إلى السجن المركزي بالمحافظة وإعادة المتهمين على ذمة قضايا جنائية غير جسيمة للمحاكمة في مديرياتهم. وكذلك توجيه كافة أجهزة الضبط القضائي والنيابات العامة بمباشرة التحقيق في كافة الجازر الجماعية التي ارتكبها ومازال سجن الزيدية، وفتح ملفات قانونية مكملة لكل مجزرة وتقديمها للمحاكم الوطنية ثم للمحاكم الدولية.

والالتزام بعدم حجز الموقوفين على ذمة قضايا أمنية بجانب المتهمين في قضايا مدنية أو جنائية منظورة أمام النيابة والمحاكم حرصاً على حياة الجميع في ظل العدوان.

واعتبار ضحايا مجزرة سجن الزيدية شهداء للوطن، ومعاملة أسرهم أسوة بأسر الشهداء، وسرعة معالجة جرحى مجزرة سجن الزيدية على نفقة الدولة.



هناك قصوراً من قبل النيابة العامة والأدلة الجنائية في القيام بواجبها القانوني تجاه الضحايا الذين سقطوا في المجزرة بالنزول الفوري إلى موقع المجزرة لتحريز ساحة الجريمة وتصوير الجثث في موقعها وحفظ الأدلة والقرائن التي تثبت تورط دول العدوان في تنفيذها تمهيداً لتحريك الدعوى الجنائية أمام المحاكم الوطنية ومن ثم الدولية انحصاراً لحق الضحايا في التعويض والملاحقة الجنائية لمركبي المجزرة.

وبينت اللجنة أنه لم يتم تزجيل المسجونين على ذمة قضايا جسيمة وخظيرة كالقتل العمد إلى السجن المركزي بالمحافظة وإحضارهم عند جلسات المحاكمة كون سجن مبنى إدارة شرطة المديرية غير مؤهل أمنياً لبقاء مثل هؤلاء المجرمين فيه، إضافة إلى تراكم عدد القضايا المنظورة أمام النيابة والمحاكم، وعدم البت فيها أولاً بأول وخاصة في الجرائم غير الجسيمة وقضايا التعويضات والنفقة مما تسبب في وجود هذا الكم الكبير من المسجونين في مكان واحد كان عرضة للقصف في كل حين خاصة بعد التقارير والتحذيرات الأمنية المتكررة من مسؤولي الأمن والسلطة المحلية بالمديرية باستهداف المكان بسبب وجود محتجزين على قضايا أمنية تخدم العدوان.

وأن وجود معتقلين من قبل اللجان الشعبية موقوفين على ذمة قضايا أمنية في موقع واحد أو بجانب المتهمين على ذمة قضايا

جول يوضح عدد الضحايا والجرحى المفقودين

م	البيان	العدد الإجمالي	الضحايا	الجرحى	ملاحظات
1	المسجونين من قبل النيابة العامة	63	23	22	تقريباً
2	المسجونين على ذمة قضايا أمنية	29	2	19	8
3	المسجونين على ذمة القضايا الجنائية	14	5	3	6
4	العاملين في السجن من الأمن واللجان الشعبية	20	-	5	1 (شخص لم يصالها بأذى)
	الإجمالي	126	30	49	33

لجان الشعبية بمحافظة الحديدة المكنى «أبوهاشم» للحصول على معلومات كافية عن الذين كانوا موقوفين في إقليمهم في سجن الزيدية على ذمة قضايا أمنية وجنائية وغيرها، رغم طلبها ذلك من قيادة السلطة المحلية بالمحافظة، كما لم تتمكن من الجلوس مع المشرف الأمني لمديرية الزيدية المكنى «أبو طارق» نظراً لإصابته في القصف، وقد سلمت اللجنة للمشرف الاجتماعي للجان الشعبية في مديرية الزيدية المكنى «أبو يس» كشفاً لعدد (48) شخصاً حصلت عليه اللجنة، يذكر أنه تم اعتقالهم في سجن الزيدية من قبل اللجان الشعبية بعد أن تم عرض هذا الكشف من قبل اللجنة على المختصين وكانت الإفادة أن جهات الحجز متعددة ولم تتلق اللجنة من جماعة أنصار الله أي معلومات عنهم أو طبيعة التهم الموجهة لهم حتى ساعة إعداد وتقديم هذا التقرير للمجلس الموقر، غير أنها لاحظت من خلال مقارنة الكشوفات وجود بعض الأسماء الذين لا يتجاوز عددهم الثمانية أشخاص وردت أسماؤهم في التقرير الأمني المرفوع لوزير الداخلية والمسلم نسخة منه للجنة.

ان معظم المتهمين من النيابة العامة والمحكمة في سجن الزيدية على ذمة قضايا جنائية ومدنية دخلوا السجن في العام 2016م حيث بلغ عددهم (54) متهماً بينما هناك (7) متهمين في العام 2015م، وتمام واحد فقط من العام 2013م، ورغم ذلك لا تلتزم أجهزة الشرطة والنيابة العامة في معظم الحالات بالفترة القانونية للحجز الاحتياطي المنصوص عليها في الدستور والقوانين النافذة.. ومن خلال أدلة مسؤولي السلطة المحلية بمديرية الزيدية أن رهن المحاكمة والباقية رهن التحقيق لدى النيابة. وكذلك 43 محتجزاً على ذمة قضايا أمنية وجنائية لدى اللجان الشعبية. إضافة إلى 20 شخصاً من العاملين في السجن من الأمن واللجان الشعبية. وأكدت اللجنة البرلمانية أن إجمالي عدد الذين سقطوا في المجزرة بين شهيد وجريح ومفقود بلغ (126) شخصاً، منهم: (63) بين شهيد وجريح ومفقود من المسجونين من قبل النيابة العامة على ذمة قضايا جنائية ومدنية، و(43) بين شهيد وجريح ومفقود من الموقوفين لدى اللجان الشعبية على ذمة قضايا أمنية وجنائية. مشيرة إلى أن إجمالي الجثث التي تم العثور عليها (62)، منها (44) جثة متواجدة في ثلثيات بعض المستشفيات جاري التعرف عليها، و(18) جثة تم التعرف عليها وسلمت لذويها. وهناك (3) جثث لضحايا يتم التحري لمعرفة سبب تواجدهم في مكان المجزرة، وهم:

- شوعي محمد علي اسماعيل، تم تسليم جثته.
- موسى سعيد أحمد سعيد، تم تسليم جثته.
- اسماعيل درويش أحمد جماعي، لم تسلم جثته.

هذا ولم يتضح عدد السجناء، الفارين والمفقودين بالتحديد بسبب صعوبة التعرف على الجثث المتفحمة.. وأكدت اللجنة أنه بحسب التقرير الأمني المرفوع لوزير الداخلية لا يوجد أي صوماليين أو أفارقة في إدارة الأمن أثناء استهدافها من طيران تحالف العدوان السعودي.. واعترفت اللجنة أنها لم تتمكن من الجلوس مع المشرف الأمني

وجاء في التقرير - الذي حصلت «الميثاق» على نسخة منه- أن اللجنة البرلمانية التي يرأسها الدكتور خالد يحيى معصار وتضم ستة أعضاء، آخرين ومقررًا، وشكلها المجلس بتاريخ 11 / 1 / 2016م وقدمت تقريرها للبرلمان في 14 نوفمبر 2016م لاحظت بعد زيارة ميدانية وعقد لقاءات مع مسؤولين بمحافظة الحديدة ومديرية الزيدية وأقارب الضحايا ومن خلل معابنتها لمبنى إدارة شرطة مديرية الزيدية، الذي تم استهدافه بالقصف الجوي لطيران تحالف العدوان السعودي، أنه مكون من مبنيين منفصلين عن بعضهما داخل سور إدارة الأمن، حيث كان أحدهما يستخدم مبنى للنساء وآخر للإرجال، ويحتوي كل مبنى - إضافة للمكاتب والملاحق - على عشرين لاحتجاز المتهمات من النساء والرجال المنظورة قضاياهم أمام النيابة العامة والمحاكم لعدد من المديريات هي: الزيدية والقناوص والمغلاف والضحي والصليف والكند والمئبرية.

وأفاد المعينون في المديرية أن الأمن والنيابة والمحاكم في تلك المديرية يستخدمون حالياً - وقبل عملية القصف - العنبرين الموجودين في قسم الرجال فقط كسجن احتياطي، بينما تستخدم اللجان الشعبية العنبرين الموجودين في قسم النساء للاحتجاز والتحقق على ذمة قضايا أمنية وجنائية. وعقب مشاهدة اللجنة حطام مبني شرطة المديرية أفاد المختصون والشهود أن القصف استهدف المبنيين بثلاث غارات جوية، استهدفت الغارة الأولى بصورة عريضة المبنى الذي تشرّف عليه الجيش الشعبي والذي يضم حوالي 22 موقوفاً على ذمة قضايا أمنية مرتبطة بالتعاون مع دول العدوان والتخريب على الجيش واللجان، بينما الغارتان الوجيهتان الأخريتان استهدفتا بصورة مباشرة العنبرين الخاصين بحجز المتهمين على ذمة قضايا جنائية ومدنية منظورة أمام النيابة والمحاكم وعلى ذمة قضايا مازالت قيد البحث والتحري لدى رجال الضبط القضائي، وللذين كانا يحويان على (84) متهمًا سقط معظمهم ما بين شهيد وجريح ومفقود.. فيما استهدفت إحدى الغارات، والغرض كما يبدو، من خلال مكان القصف للمبنى الذي استهدف الجدار الخلفي للسجن، وقلعة عدد الضحايا الذين سقطوا فيه مقارنة بعدد الضحايا الكبير الذين سقطوا في المبني الآخر هو تسهيل عملية هروبهم منه أثناء إشغال الأمن واللجان الشعبية بعملية إسعاف الضحايا والجرحى الذين سقطوا في الغارة التي استهدفت نزل السجن الآخر، وذكر التقرير أن إجمالي عدد الذين كانوا متواجدين داخل مبنى إدارة الشرطة والسجن التابع لئها، أثناء تنفيذ المجزرة هو (126) شخصاً منهم:

63 - متهماً على ذمة قضايا جنائية ومدنية منها 24 قضية